# التطورات الإقتصادية والمصرفية في فلسطين: الواقع والآفاق
# الإقتصاد الفلسطيني تحت ضغوط كبيرة خلال العام 2025
# في ظل إستمرار التحدّيات المرتبطة بالتوترات السياسية والقيود الاقتصادية

شهد الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2024 بأكمله، وتحديداً خلال الربع الثالث منه، تراجعاً حاداً في الأداء نتيجة إستمرار العدوان الإسرائيلي وما نتج عنه من أضرار مباشرة وغير مباشرة على القطاعات الاقتصادية المختلفة، فقد إنخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 30.9% على أساس سنوي، مع تراجع إقتصاد الضفة الغربية بنسبة 19.5% وإقتصاد قطاع غزة بنسبة 86.8%، مما يعكس التأثير الكارثي للأحداث الجارية. ورافق هذا الإنكماش الإقتصادي إرتفاع كبير في معدّلات التضخُّم، حيث وصل إلى 55% على المستوى الوطني، مع تسجيل الضفة الغربية معدل تضخم بلغ 2.7%، بينما شهد قطاع غزة إرتفاعاً حاداً بنسبة 258.4%، متأثراً بشح الإمدادات والقيود المفروضة على دخول السلع الأساسية.

وفي ما يتعلق بسوق العمل، فقد إرتفع معدّل البطالة إلى 48% على المستوى الوطني، حيث بلغ في الضفة الغربية 30.7%، في حين وصلت البطالة في غزة إلى قرابة 80%، وهو ما يعكس توقف معظم الأنشطة الإقتصادية وإنعدام فرص العمل. كما شهدت الأجور تفاوتاً ملحوظاً، حيث إرتفع متوسط الأجر اليومي في الضفة الغربية بنسبة 2.4%، في حين ظل معدّل الأجور في غزة غير متوفر بسبب توقف غالبية النشاط الإقتصادي.

وعلى صعيد المالية العامة، سجّلت الإيرادات العامة والمنح تراجعاً بنسبة 16%، وذلك بسبب تراجع إيرادات الجباية المحلية بنسبة 39.8%، إضافة إلى إستمرار الإقتطاعات الإسرائيلية من أموال المقاصة. في المقابل، إرتفع رصيد الدين الحكومي بنسبة 30.7% ليصل إلى 4.1 مليار دولار، مما يعكس الضغوط المالية المتزايدة على السلطة الفلسطينية. أما في ما يتعلق بالتجارة الخارجية، فقد سجّل العجز في الحساب الجاري إرتفاعاً حاداً ليصل إلى 6.24% من الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة إنخفاض تعويضات العمال الفلسطينيين في إسرائيل وصافي الدخل المحوّل من الخارج، حيث إنخفض الأخير بنسبة 79.3% ليبلغ 275 مليون دولار، كما تراجع إجمالي الصادرات والواردات، مما أدى إلى تفاقم العجز التجاري بنسبة 45.2%.

ويُتوقع أن يظل الإقتصاد الفلسطيني تحت ضغوط كبيرة خلال العام 2025، حيث تشير التقديرات إلى إستمرار التحدّيات المرتبطة بالتوترات السياسية والقيود الإقتصادية، فمن المرجّح أن يستمر النمو الإقتصادي في الإنكماش، خصوصاً في ظل غياب إستثمارات جديدة وعدم إستقرار سوق العمل، كما يُتوقع إستمرار معدّلات التضخُّم المرتفعة، خصوصاً في قطاع غزة، نتيجة إستمرار شح الإمدادات.

## واقع الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في فلسطين

تُعتبر الحوكمة البيئية والإجتماعية والمؤسسية إطاراً مهماً لضمان إستدامة القطاع المصرفي، حيث تُركز على الإلتزامات البيئية، والمسؤوليات الإجتماعية، ومعايير الحوكمة الرشيدة. وفي فلسطين، أُجريت دراسات لتقييم مدى تطبيق هذه المبادئ في المصارف المحلية، حيث أشارت دراسة بعنوان «مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية» وفق مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية، إلى وجود جهود لتبنّي مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحدّيات تحول دون التطبيق الكامل لهذه المبادئ، مما يستدعي تعزيز الجهود لضمان الإمتثال الكامل.

بالإضافة إلى ذلك، تُظهر دراسات أخرى أن تطبيق مبادئ الحوكمة يُمكن أن يُساهم في تحقيق الإستدامة المالية للمصارف الفلسطينية. ففي دراسة ميدانية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، تبيّن أن للحوكمة دوراً في تعزيز الإستدامة المالية، مما يُبرز أهمية الإلتزام بهذه المبادئ لتحقيق التنمية المستدامة. وبشكل عام، يُمكن القول إن المصارف في فلسطين بدأت تخطو خطوات نحو تبنّي المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، إلاّ أن هناك حاجة لمزيد من الجهود والتوعية لضمان تطبيقها بشكل فعّال، مما يُساهم في تعزيز الإستدامة المالية والتنمية المستدامة في القطاع المصرفي الفلسطيني.

## هيكل القطاع المصرفي الفلسطيني

يبلغ عدد المصارف العاملة في فلسطين 13 مصرفاً تقسّم إلى سبعة مصارف محلية (منها ثلاثة مصارف إسلامية وأربعة تقليدية)، وستة مصارف عربية (خمسة مصارف أردنية ومصرف مصري واحد). بلغ عدد الفروع المصرفية في نهاية الربع الثاني من العام 2023، 384 فرعاً ومكتباً، فيما بلغ عدد أجهزة الصرّاف الآلي 735 جهازاً. يتضمن الجدول رقم 1 لائحة بالمصارف العاملة في فلسطين ونوعها، ويتضمّن الجدول رقم 2 لائحة بأكبر 10 مصارف عاملة في فلسطين والبيانات المالية الأساسية لها.

**جدول 1: لائحة المصارف العاملة في فلسطين**

| مصارف محلية | | مصارف عربية تقليدية |
|---|---|---|
| تقليدية | إسلامية | |
| بنك فلسطين | البنك الإسلامي العربي | البنك العربي |
| بنك الاستثمار الفلسطيني | البنك الإسلامي الفلسطيني | بنك القاهرة عمّان |
| بنك القدس | مصرف الصفا الإسلامي | بنك الأردن |
| البنك الوطني | | بنك الإسكان للتجارة والتمويل |
| | | البنك الأهلي الأردني |
| | | البنك العقاري المصري العربي |

**المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.**

تُشير البيانات الى زيادة الشمول المالي في فلسطين حيث إرتفعت نسبة البالغين الذين لديهم على الأقل حساب مصرفي واحد من 44% في نهاية العام 2020 إلى 51% حتى نهاية العام 2023.

وفي إطار مساعي سلطة النقد الفلسطينية الى تحسين بيئة العمل وزيادة كفاءة أسواق السلع والخدمات وتحقيق نسبة شمول مالي مرتفعة، قامت سلطة النقد بالتعاون مع هيئة سوق رأس المال الفلسطينية ببناء الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي. وتعتبر سلطة النقد الفلسطينية أن الوصول إلى الخدمات المالية وإستخدامها هي من العناصر الأساسية لتحسين بيئة العمل، وزيادة كفاءة أسواق السلع والخدمات، وبالتالي تحسين معدّلات النمو الإقتصادي. وبناء عليه، واصلت سلطة النقد الفلسطينية تعزيز إجراءاتها لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية لمختلف شرائح المجتمع الفلسطيني.

وضمن السياق نفسه، يأتي إهتمام سلطة النقد بالتكنولوجيا المالية من واقع المسؤولية المجتمعية، حيث قامت بإطلاق مجموعة من المبادرات التي تهدف لتطوير ودعم قطاع التكنولوجيا المالية وتعزيز التحول الرقمي والبنية التحتية لأنظمة الدفع في فلسطين، منها إستحداث قسم التكنولوجيا المالية والإبداع ضمن هيكلها الوظيفي ليقوم بمتابعة وتنفيذ الإستراتيجيات ورصد المستجدات في السوقين المحلية والعالمية وبناء القدرات في سلطة النقد والقطاع المالي، كذلك تشكيل فريق إستشاري خاص بالتكنولوجيا المالية.

**جدول 2: بيانات أكبر 10 مصارف عاملة في فلسطين (مليون دولار)**

| المصرف | الموجودات | | القروض | | الودائع | | حقوق الملكية | | الأرباح | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2023 | الربع الثالث 2024 | 2023 | الربع الثالث 2024 | 2023 | الربع الثالث 2024 | 2023 | الربع الثالث 2024 | 2023 | الربع الثالث 2024 |
| بنك فلسطين | 7,126 | 7,845 | 3,839 | 3,866 | 5,266 | 6,204 | 560 | 569 | 16 | (18) |
| البنك العربي * | 5,057 | 4,917 | 1,916 | 1,954 | 4,163 | 4,154 | 489 | 527 | 90 | 39 |
| البنك الإسلامي العربي | 1,738 | 1,643 | 1,109 | 1,113 | 1,464 | 445 | 141 | 142 | 5 | 1 |
| البنك الإسلامي الفلسطيني | 1,569 | 1,507 | 984 | 943 | 1,336 | 1,230 | 148 | 151 | 5 | 2 |
| بنك القدس | 1,508 | 1,507 | 992 | 925 | 1,243 | 1,257 | 155 | 164 | 9 | 10 |
| البنك الوطني | 1,491 | 1,353 | 924 | 836 | 1,164 | 1,059 | 172 | 178 | 14 | 6 |
| بنك القاهرة عمان | 1,143 | 1,185 | 634 | 608 | 876 | 870 | 126 | 125 | 10 | 1 |
| بنك الأردن * | 861 | 841 | 443 | 404 | 678 | 690 | 123 | 113 | 11 | (9) |
| بنك الاستثمار الفلسطيني | 792 | 746 | 440 | 438 | 641 | 599 | 104 | 106 | 5 | 1 |
| بنك الإسكان للتجارة والتمويل * | 774 | 769 | 381 | 397 | 639 | 591 | 102 | 106 | 1 | 5 |
| **المجموع** | **22,059** | **22,313** | **11,662** | **11,484** | **17,470** | **17,099** | **2,120** | **2,181** | **166** | **38** |

**المصدر: جمعية البنوك في فلسطين والمواقع الإلكترونية للمصارف* الربع الثاني عام 2024.**

## البيانات المجمّعة للقطاع المصرفي الفلسطيني

بلغ مجموع موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني في نهاية العام 2024 قرابة 24.5 مليار دولار، أي بزيادة بنسبة 7.4% عن نهاية العام 2023. كما بلغ مجموع ودائع العملاء المقيمين (من القطاعين العام والخاص) قرابة 18.2 مليار دولار، بزيادة بنسبة 7.1% عن نهاية العام 2023. وبلغت التسهيلات الإئتمانية المقدّمة من المصارف للعملاء المقيمين (من القطاعين العام والخاص) قرابة 11.9 مليار دولار، مسجلة إنخفاضاً بنسبة 0.3% عن نهاية العام 2023. أما بالنسبة إلى رأس المال المجمّع للقطاع، فقد بلغ قرابة 2.3 مليار دولار، بزيادة 1.1% عن نهاية العام 2023.

**جدول 3: تطور بيانات الميزانية المجمّعة للقطاع المصرفي الفلسطيني (مليون دولار)**

| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|
| **مجموع الموجودات** | **19,886.2** | **21,673.0** | **21,404.40** | **22,797.9** | **24,489.6** |
| **التسهيلات الائتمانية المقدمة للعملاء المقيمين** | **10,031.5** | **10,721.4** | **11,012.60** | **11,946.5** | **11,906.1** |
| *للسلطة الوطنية الفلسطينية (%)* | *21.7* | *22.8* | *19.7* | *20.1* | *23.4* |
| *لمؤسسات القطاع العام والسلطات المحلية (%)* | *0.19* | *0.19* | *0.2* | *0.2* | *0.2* |
| *للعملاء الآخرين المقيمين (%)* | *78.0* | *76.9* | *80.4* | *79.6* | *76.3* |
| **ودائع العملاء المقيمين** | **14,605.9** | **15,947.0** | **15,925.40** | **17,008.7** | **18,217.7** |
| *من السلطة الوطنية الفلسطينية (%)* | *2.2* | *2.9* | *2.9* | *2.9* | *2.9* |
| *من القطاع العام والسلطات المحلية (%)* | *0.9* | *1.0* | *0.9* | *0.8* | *1.1* |
| *من العملاء الآخرين المقيمين (%)* | *96.8* | *96.0* | *96.1* | *96.3* | *95.9* |
| **ودائع العملاء غير المقيمين** | **532.3** | **571.1** | **542.8** | **580.3** | **558.9** |
| **رأس المال** | **1,967.4** | **2,107.5** | **2,229.60** | **2,285.3** | **2,311.6** |

**المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.**

وبالنسبة إلى توزع التسهيلات الإئتمانية على القطاعين العام والخاص، فقد بلغت نسبة التسهيلات المقدمة للقطاع العام (أي السلطة الوطنية الفلسطينية + مؤسسات القطاع العام والسلطات المحلية) حتى نهاية العام 2024 قرابة 23.6%، مقابل 76.3% للقطاع الخاص. كما بلغت حصة القروض الإستهلاكية نحو 11.8% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف إلى القطاع الخاص حتى نهاية العام 2024، وإستحوذ قطاع العقارات والإنشاء على 19.5% من القروض المصرفية الممنوحة إلى القطاع الخاص، يليه قطاع التجارة الداخلية والخارجية (15.88%)، وخدمات الأعمال والخدمات الاستهلاكية (9.04%)، فالتعدين والصناعة (5.5%).

**رسم بياني 1: توزع التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف العاملة في فلسطين على القطاعات الاقتصادية – نهاية 2024**

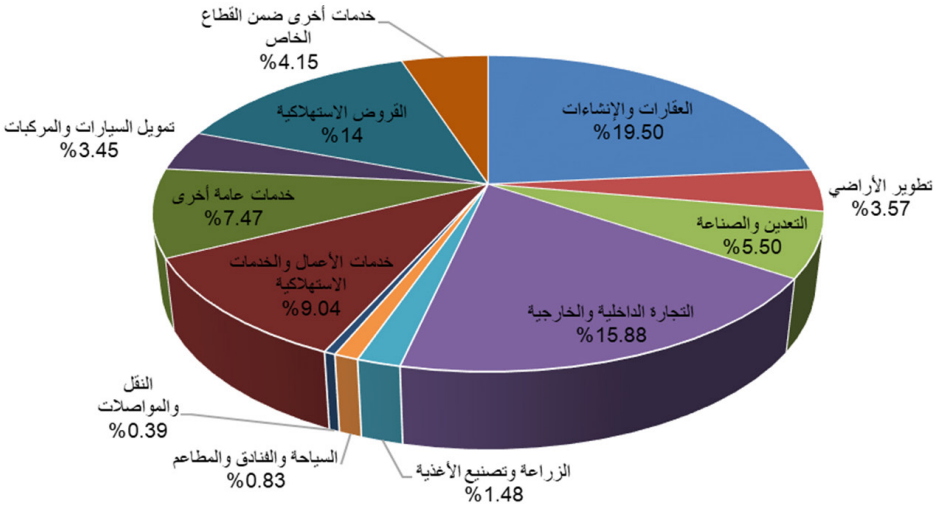


**المصدر: اتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالإستناد إلى بيانات سلطة النقد الفلسطينية.**

أما بالنسبة إلى توزع ودائع العملاء المقيمين على القطاعين العام والخاص، فقد بلغت نسبة ودائع القطاع العام (السلطة الوطنية الفلسطينية + مؤسسات القطاع العام والسلطات المحلية) في العام 2024، 4.0%، مقابل 95.9% للقطاع الخاص.

## الصيرفة الإسلامية في فلسطين

تشمل الصيرفة الإسلامية في فلسطين ثلاثة مصارف إسلامية محلية هي البنك الإسلامي العربي، والبنك الإسلامي الفلسطيني، ومصرف الصفا الإسلامي. وقد بلغ حجم الأصول المصرفية الإسلامية في فلسطين قرابة 3,516 مليون دولار حتى نهاية الربع الثالث من العام 2024، أي نحو 14.3% من إجمالي الأصول المصرفية، كما بلغ حجم ودائع العملاء في المصارف الإسلامية الفلسطينية نحو 1,967 مليون دولار حتى نهاية الربع الثالث من العام 2024، ما يشكل نسبة 10.4% من إجمالي الودائع في القطاع المصرفي الفلسطيني.

أما حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة المقدمة من المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، فبلغت نحو 2,295 مليون دولار حتى نهاية الربع الثالث من العام 2024، ما يُمثل نسبة 19.2% من إجمالي القروض المصرفية. وقد بلغ رأسمال المصارف الإسلامية الفلسطينية حوالي 344 مليون دولار ضمن الفترة عينها أي نحو 14.9% من الإجمالي.

**جدول 4: بيانات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين (مليون دولار)**

| المصرف | الموجودات | | القروض | | الودائع | | حقوق الملكية | | الأرباح | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2023 | الربع الثالث 2024 | 2023 | الربع الثالث 2024 | 2023 | الربع الثالث 2024 | 2023 | الربع الثالث 2024 | 2023 | الربع الثالث 2024 |
| البنك الإسلامي العربي | 1,738 | 1,643 | 1,109 | 1,113 | 1,464 | 445 | 141 | 142 | 5 | 1 |
| البنك الإسلامي الفلسطيني | 1,569 | 1,507 | 984 | 943 | 1,336 | 1,230 | 148 | 151 | 5 | 2 |
| مصرف الصفا الإسلامي | 427 | 366 | 282 | 239 | 354 | 292 | 58 | 51 | (9) | (6) |
| **المجموع** | **3,734** | **3,516** | **2,375** | **2,295** | **3,154** | **1,967** | **347** | **344** | **1** | **(3)** |

**المصدر: جمعية البنوك في فلسطين والمواقع الرسمية للمصارف.**

**المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية**